﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾

كلية التربية

مجلة شباب الباحثين

***

إستراتيجية مقترحة للتنمية التربوية للمؤسسات التعليمية في ضوء التغيرات السياسية

(بحث مشتق من رسالة علمية تخصص أصول التربية)

إعداد

أ. د/ فيصل الراوي طايع
أستاذ أصول التربية المتفرغ
وعميد كلية التربية الأسبق
كلية التربية - جامعة سوهاج

د/ حامد حمادة أبو جبل
أستاذ أصول التربية المتفرغ
كلية التربية- جامعة سوهاج

أ /فيصل صديق أحمد
باحث ماجستير – قسم أصول التربية

مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية
العدد الأول – أكتوبر ٢٠١٩م

الملخص :

ويهدف البحث الحالى الإجابة عن التساؤلات التالية :-

١- ما مفهوم التنمية التربوية، أبعادها، أهدافها، أهميتها، وأهم متطلبات تحقيقها للمؤسسات التعليمية في مصر؟

٢- ما أهم جوانب التنمية التربوية داخل المؤسسات التعليمية في مصر؟ وما أهم معوقاتها؟

٣- ما مبررات تبني صيغة تنموية لتحقيق النمو التربوي للمؤسسات التعليمية في مصر؟

الدراسة الحالية إلي تحقيق الأهداف التالية:-

الكشف عن آليات تربوية حديثة تتضح معها المفاهيم والمبادئ والأهداف لتحقيق تنمية تربوية فاعلة داخل المؤسسات التعليمية في ضوء التغيرات السياسية للمجتمع المصري،

التعرف علي المنظومة التعليمية والتربوية التي تسهم في تحقيق التنمية التربوية

وتعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي؛ نظراً لملائمته لطبيعة الدراسة وأهدافها ولفت النظر إلي أبعادها المختلفة؛ إضافة إلي أن المنهج الوصفي التحليلي لا يقف عند مجرد جمع البيانات والحقائق والتحليل العلمي للظاهرة لبلوغ الأهداف المطلوبة من البحث؛ بل قام الباحث بتحليل الوضع الراهن للعمل التربوي داخل المؤسسات التعليمية والبحث عن الأوصاف الدقيقة لموضوع الدراسة، و النظري للدراسة يتقدم الباحث بمجموعة الآليات لتنفيذ الاستراتيجية المقترحة للتنمية التربوية للمؤسسات التعليمية في مصر، التي يقدم الباحث من خلالها عدداً من المقترحات ينبغي أن تتبناها السياسة التعليمية في مصر في ضوء فترة زمنية محددة ولمرحلة تعليمية معينة هي مرحلة التعليم الأساسي هي كالتالي:-ان تسرع وزارة التربية والتعليم في المرحلة الحالية إلي دراسة أوضاع النظام التربوي داخل المؤسسات التعليمية وتقديم ورقة سياسات للقيادة السياسية في هذا الشأن لاتخاذ القرارات اللازمة للإصلاح، والانتقال في أسرع وقت من الإصلاح إلي التحديث لضمان تحقيق أهداف الدولة المصرية بعد التغيرات السياسية التي يشهدها المجتمع المصري بداية من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م،ودعم وتفهم مجتمعي واسع النطاق لكافة عمليات الإصلاح من خلال الشفافية والمصارحة مع المواطنين، من خلال عقد الندوات التثقيفية في جميع محافظات الجمهورية والاستفادة من الكفاءات العلمية والتربوية حيثما وجدت.

مقدمة:

إذا كانت التربية أحد النظم الفرعية في النظام الاجتماعي الأكبر، إلا أن الأمر سيظل معقوداً عليها في أن تكون الدرع الواقي لهذه الأمة من كل التحديات والظروف التي تريد أن تمحو تاريخ وحضارة هذه الأمم، وذلك لما يعني التأكيد علي أصالة القيم المجتمعية للشعب المصري، والثقة بإمكانيات الواقع بما يحمله من مسئوليات الإنجاز والتمايز الحضاري. كل ذلك من خلال تحقيق التنمية التربوية داخل المؤسسات التعليمية خاصة في ظل المتغيرات المجتمعية المعاصرة والتغيرات السياسية التي يشهدها المجتمع المصري.

كما أن التغيرات السياسية التي يشهدها المجتمع المصري من وضع دستور جديد- والتعددية الحزبية- وتحديد مدة رئيس الجمهورية والعديد من مظاهر هذا التغير؛ لن تكون ذات قيمة مثمرة إلا عن طريق تجذيرها في التربية الاجتماعية لأبناء هذا الوطن، وذلك من خلال تبلور تكوينات وبني اجتماعية متطورة تعني المعني الحقيقي لهذا التحول.

من هنا تتضح أهمية الإعداد المجتمعي لمسار هذه التغيرات السياسية في مصر من خلال منظومة تربوية حديثة لتنمية العمل التربوي في المؤسسات التعليمية داخل المجتمع؛ لتكوين القاعدة الاجتماعية التي تمتلك القابلية للتفاعل مع التغيرات السياسية والقادرة علي احتضانها؛ لأنه عندما تكون البنية الفكرية المعول عليها احتضان مفهوم هذه التغيرات ورعايتها ضعيفة الأساس وهشة التكوين في أي مجتمع، فإن قابلية فشل التجربة والمشروع الإصلاحي داخل المجتمع تكون ممكنة وسهلة المنال لأي أحد يريد اختراقها وتغير مسارها.

مشكلة الدراسة :

مع تطورات العصر ومتغيراته التي بلغت من السرعة مبلغاً هائلاً حتى إنه لا يمكن تصور ما ستؤدي إليه من نوعية الحياة نفسها، وما ستكون عليه، وبالتالي فإنه من الصعب التكهن بشكل التعليم الذي تتطلبه، مما يفرض على التربية الملاحقة المستمرة لهذه التغيرات، حيث إنها ستتطلب أنواعاً جديدة من التعليم تختلف كلياً عما هو موجود الآن.

كما أن المنظومة التربوية داخل المدرسة يجب ألا تعمل منفردة، إذ لابد أن تكون في تناغم وتكامل واتساق مع سائر المنظومات والمؤسسات المجتمعية الأخرى مما يستوجب حتمية الارتكاز إلى منطلقات مجتمعية عامة مستمدة من الفلسفة العامة للمجتمع، تعبر عن

الأهداف الكلية للمجتمع ونهجه العام وتطلعاته المستقبلية في تكوين نظام مجتمعي ديمقراطي شامل خاصةً في ظل التغيرات السياسية التي يشهدها المجتمع المصري.
(الحولي ، ٢٠١٠ ، ص ٧٩).

وعليه، فإن غياب هذه الفلسفة الاجتماعية العامة أو ضعفها أو ضبابتيها يمثل واحدة من أهم الإشكاليات التي تعوق صياغة وبناء فلسفة تنموية تربوية لأي مجتمع. لذا يجب أن تغير التربية المجتمعية من فلسفتها الحالية برؤية جديدة لمتطلبات العصر، على أن تكون هذه الصياغة الجديدة محتكمه إلى مصادر خمسة أساسية حاكمة وهي (العقيدة الإسلامية- العروبة- مطالب التنمية حاجات الإنسان العربي ومطالب إنمائه)،وفي نفس الوقت تكون قادرة على تحقيق التوازنات الآتية(عمار،١٩٩٨،ص ٨٧:٨٨):

- كيف توازن التربية بين وظيفتي "المحافظة" و "التجديد" في الثقافة العربية؟
- كيف تستطيع التربية أن تجسر الفجوة بين "ثقافة النخبة" و "ثقافة الجماهير" ؟
- كيف توازن التربية ين "العمومية الثقافية" الكونية و "الخصوصية الثقافية" العربية ؟
- كيف تحقق التربية انفتاح الثقافة العربية على الثقافات الأخرى ؟
- كيف تحقق التربية التوازن يبن ثوابت الثقافة العربية وبين المتغيرات الثقافية ؟
- كيف تحقق فلسفة التربية للنظام التربوي مرونته وانفتاحه وقابليته على استيعاب المتغيرات الثقافية للعولمة ؟
- كيف توازن فلسفة التربية يبن التوجيهات القطرية والتوجهات الإقليمية ؟
- كيف توازن فلسفة التربية ين ما هو "ديني" وما هو "علماني" في الثقافة العربية ؟
- كيف تتكامل التربية في المؤسسات التربوية النظامية، والمؤسسات التربوية غير النظامية في تحقيق التنمية التربوية ؟

ومن ثم تتحدد مشكلة الدراسة حول مدي تحقيق التنمية التربوية للمؤسسات التعليمية في محاولة لتحقيق كل هذه التوازنات و الوقوف علي أهم المتطلبات التربوية والآليات العملية اللازمة لنشر هذه التنمية؛ ودورها في عملية الإصلاح الاجتماعي والسياسي الذي يشهده المجتمع وذلك في ضوء التغيرات السياسية التي يشهدها المجتمع؛ بالإضافة إلي التعرف علي أهم المعوقات التي قد تحول دون تحقيقها داخل المؤسسات التعليمية مع الكشف عن واقع العمل التربوي داخل هذه المؤسسة التربوية من أجل وضع استراتيجية مقترحة يمكن من

خلالها تحقيق التنمية التربوية داخل المؤسسات التعليمية في ضوء التغيرات السياسية التي يشهدها المجتمع المصري.

تساؤلات الدراسة :

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية :-

١- ما مفهوم التنمية التربوية، أبعادها، أهدافها، أهميتها، وأهم متطلبات تحقيقها للمؤسسات التعليمية في مصر؟

٢- ما أهم جوانب التنمية التربوية داخل المؤسسات التعليمية في مصر؟ وما أهم معوقاتها؟

٣- ما مبررات تبني صيغة تنموية لتحقيق النمو التربوي للمؤسسات التعليمية في مصر؟

٤- ما أهم التغيرات السياسية التي يشهدها المجتمع المصري وآثارها علي تحقيق التنمية التربوية للمؤسسات التعليمية في مصر؟

٥- كيف يمكن تحقيق التنمية التربوية داخل المؤسسات التعليمية في ضوء التغيرات السياسية للمجتمع المصري؟

٦- ما الاستراتيجية المقترحة لتحقيق التنمية التربوية للمؤسسات التعليمية في ضوء التغيرات السياسية للمجتمع المصري؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلي تحقيق الأهداف التالية:-

١- الكشف عن آليات تربوية حديثة تتضح معها المفاهيم والمبادئ والأهداف لتحقيق تنمية تربوية فاعلة داخل المؤسسات التعليمية في ضوء التغيرات السياسية للمجتمع المصري.

٢- التعرف علي المنظومة التعليمية والتربوية التي تسهم في تحقيق التنمية التربوية للمؤسسات التعليمية في مصر.

٣- التعرف علي أهم التحديات والمبررات التي تؤكد علي التنمية التربوية للمؤسسات التعليمية داخل المجتمع المصري.

٤- التعرف علي الآثار التربوية للتغيرات السياسية التي يشهدها المجتمع المصري.

٥- تحديد أهم العوامل التي تساهم في تحقيق التنمية التربوية للمؤسسات التعليمية في مصر.

٦- وضع استراتيجية مقترحة يمكن من خلالها تفعيل التنمية التربوية داخل المؤسسات التعليمية في ضوء التغيرات السياسية التي يشهدها المجتمع المصري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في معالجتها للقضايا والموضوعات التالية:-

١- أنها تعالج موضوعاً هاماً وحيوياً وهو التنمية التربوية داخل المؤسسات التعليمية في ضوء التغيرات السياسية التي يشهدها المجتمع المصري.

٢- تفيد هذه الدراسة في تحديد مدي نجاح المؤسسات التعليمية في تحديث دورها التربوي في ظل التغيرات السياسية التي يشهدها المجتمع المصري وفي ضوء أيضاً ما يمر به المجتمع من تحولات اجتماعية واقتصادية.

٣- يمكن أن تفيد الدراسة مسئولي التخطيط والقائمين علي تطوير وتحسين جودة العمل التربوي داخل المؤسسات التعليمية وذلك بأهمية تفعيل التنمية التربوية بداخل هذه المؤسسات في ضوء التغيرات السياسية للمجتمع المصري.

٤- يمكن أن تفيد الدراسة القائمين علي العملية التربوية بالمؤسسات التعليمية من خلال تقديم استراتيجية مقترحة يمكن أن تسهم في تنمية العمل التربوي والارتقاء به في ضوء التحولات التي يمر بها المجتمع المصري.

٥- تنبع أهمية الدراسة من حيث كونها تأتي في ظروف وتحولات يمر بها المجتمع المصري بالكثير من محاولات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، كما تعد الدراسة محاولة للنهوض بالعمل التربوي داخل المؤسسات التعليمية ليصبح من المقومات الرئيسية لتطور المجتمع ورقيه ورفاهية أفراده.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي؛ نظراً لملائمته لطبيعة الدراسة وأهدافها ولفت النظر إلي أبعادها المختلفة؛ إضافة إلي أن المنهج الوصفي التحليلي لا يقف عند مجرد جمع البيانات والحقائق والتحليل العلمي للظاهرة لبلوغ الأهداف المطلوبة من البحث؛ بل قام الباحث بتحليل الوضع الراهن للعمل التربوي داخل المؤسسات التعليمية والبحث عن الأوصاف الدقيقة لموضوع الدراسة.

كما تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة الحالية من خلال عرض أفكار أهم علماء التربية والمتخصصين والباحثين حول هذا الموضوع، وتحليلها لاستخلاص الأفكار والرؤي، والتصورات التي تمثل أساساً فكرياً ومنهجاً ارتكزت عليه الاستراتيجية المقترحة وكذلك تم استخدام المنهج الوصفي من خلال تحقيق مجموعة من الخطوات تمت من خلال الدراسة الحالية.

حدود الدراسة:

سوف تقتصر الدراسة الحالية على التنمية التربوية للمؤسسات التعليمية قبل الجامعية (رياض الأطفال – مرحلة التعليم الأساسي – المرحلة الثانوية) في ضوء التغيرات السياسية للمجتمع المصري. وذلك من خلال استقراء البحوث والدراسات والمراجع وثيقة الصلة بموضوع الدراسة للوقوف على كيفية تفعيل التنمية التربوية في المؤسسات التعليمية في ضوء التغيرات السياسية للمجتمع المصري والتي من أهمها" وضع دستور جديد–التعددية الحزبية– وتحديد مدة رئيس الجمهورية والعديد من مظاهر هذه التغيرات"، إلى جانب الكشف عن أهم المتطلبات التربوية والآليات العملية اللازمة لتفعيل التنمية التربوية بين جميع المؤسسات والمنظمات التربوية داخل المجتمع المصري في ضوء التغيرات السياسية التي يشهدها المجتمع المصري.

مصطلحات الدراسة:

- التنمية التربوية :

التنمية هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب، ومن ثم الوصول لتحقيق أعلى مستوي ممكن من الرفاهية الاجتماعية(العيسوي ، ٢٠٠١ ، ص ٨٦).

وفي ضوء ما تقدم يمكن تعريف التنمية التربوية إجرائياً بأنها:

كل عمليات التحسين المستمر للعمل التربوي داخل المؤسسات التربوية النظامية والغير نظامية بهدف تكاملها لإشباع الحاجات الاجتماعية والسياسية والثقافية للإنسان المعاصر والتأكيد على مبادئ ثوابت التغير السياسي والاجتماعي الذي تعيشه مصر الآن، مع شمول

هذا العمل التربوي على عنصرين أساسيين هما الحفاظ على الموروث القيمي والعقائدي لهذا المجتمع، مع إقامة بناء اجتماعي إصلاحي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم وأفكار مستحدثة تتمشي مع متغيرات العصر وتطوراته.

التغيرات السياسية:

التغيير عبارة عن تتابع أو تحول يحدث في النظام والأنساق والمؤسسات الاجتماعية سواء كان ذلك في مجال البناء الاجتماعي أو الوظيفة الاجتماعية(عبدالحميد، ١٩٩٩ ، ص ٤٥).

والتغيرات السياسية حقيقية وجودية فضلاً عن أنها ظاهرة عامة وخاصية أساسية تتميز بها نشاطات ووقائع الحياة الاجتماعية ، بل إنه ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية فهو سبيلها للبقاء والنمو، فبالتغير تتهيأ لتتكيف مع واقعها، وبالتغير يتحقق التوازن والاستقرار في أبنيتها وأنشطتها، كما أن التغيرات السياسية التي تصيب أي مجتمع تعد نافعة وايجابية إذا ما حققت متطلبات وحاجات الأفراد في بلوغ التقدم. بشرط أن يستند هذا التقدم إلى أساس أخلاقي وتربوي يقره المجتمع.

ويشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البني السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة ،كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي.

ويتسم مفهوم التغيير السياسي بنوع من الشمولية والاتساع ، ويشير لفظ التغير السياسي لغة إلى التحول، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى. التغير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح) ويمكن اعتباره مرادفا للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع.

وتختلف أسباب التغير من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي من حالة لأخرى ،فقد تكون أسباب التحول نابعة من داخل المجتمع ذاته كحال الهند" ومصر حالياً"، كما قد تكون ناتجة عن ظروف خارجية كحالة اليابان عقب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية حيث فرضت عليها الدول المتحالفة نظاماً ديمقراطياً(سليم ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٦٦).

وفي ضوء ما تقدم يمكن تعريف التغيرات السياسية في مصر إجرائيا بأنها:

الانتقال من أنظمة الحكم الشمولية إلى نظم أخرى ديمقراطية تعتمد على المشاركة والتعددية في عملية صنع القرار السياسي، وتقوم على المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية، وتتخذ

من الدستور الجديد والتعددية الحزبية والانتخابات النزيهة وسيلة لتداول السلطة أو الوصول إليها، وذلك كبديل عن الحكم الفردي التسلطي، وانتهاك القوانين والدستور وأن قياس درجة نجاح هذا التغير في المستقبل يعتمد على مدى تكامل كافة المؤسسات التربوية في أرثاء أهدافه الايجابية والتأكيد على مقوماته في بنية أبناء هذا الوطن.

الخطوات الإجرائية للدراسة:

تمت اجراءات الدراسة من خلال مجموعة من الفصول هي علي النحو التالي:

الفصل الأول: يتناول الإطار الرئيسي للدراسة.

الفصل الثاني: يتناول التنمية التربوية بمفهومها ومبادئها وأهدافها وأهميتها وأبعادها.

الفصل الثالث: يتناول أهم جوانب التنمية التربوية داخل المؤسسات التعليمية.

الفصل الرابع: يتناول مبررات تبني صيغة تنموية للمؤسسات التعليمية.

الفصل الخامس: يتناول التغيرات السياسية والتنمية التربوية للمؤسسات التعليمية.

الفصل السادس: يتناول جوانب تحقيق التنمية التربوية للمؤسسات التعليمية.

الفصل السابع: يتناول الاستراتيجية المقترحة لتحقيق التنمية التربوية للمؤسسات التعليمية في ضوء التغيرات السياسية للمجتمع المصري.

ملخص الاطار النظري للدراسة:

– تعد التنمية التربوية دعوة لتنمية شاملة تشارك في تحقيق تنمية بشرية ذاتية التنظيم وقيمه ، تلبيةً للحاجات الأساسية وغير الأساسية للإنسان واطلاق العنان لفكره وحريته وطاقاته الإبداعية ، وأن الإنسان هو غاية لوسيلة التنمية التربوية الحالية ، تلك التنمية التي تتكامل مع مجهودات التنمية ، حيث تسعى إلى المشاركة في حل الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية بحفز روح الإبداع لدى المتعلمين وتطوير الخصوصية الثقافية والاسهام في التنمية الذاتية المتجددة وإعطاء أولية لتعليم الكبار والراشدين والبحث عن سبل جديدة لنظم التعليم المدرسي وغير المدرسي وإعادة توجيه التعليم والتركيز في المناهج الدراسية على علاقة العلم والتكنولوجيا بالحياة وتعبئة الجهود والمبادرات الشعبية لتحقيق ديمقراطية التعليم وفعاليته .

– ان نظام التعليم في مصر الآن في حاجة ماسة لأن يبني الكفايات، ويحشد الطاقات البشرية، ليصبح تعليما داعماً للتنمية، تعليماً يعد للمستقبل؛ ليستمد مناهجه وأهدافه من

خبرات الماضي ورؤية مستقبلية ترتبط ببناء الانسان وتنميته، تجعل مخرجاته قابلة للتوظيف والتدريب، ومن ثم فهو يقلص من البطالة ويساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الإصلاح السياسي المجتمعي. قادر علي تحقيق التنمية الشاملة بكافة اشكالها وصورها ولن يتحقق ذلك إلا من خلال صفة تنموية تربوية للمؤسسات التعليمية تتبني جميع الإصلاحات وتحقق الاهداف خاصة بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو.

– لقد اتسمت السياسة التعليمية بعدم الاستقرار؛ نتيجة للتغيرات الوزارية المتعاقبة وارتباطها بشخص وزير التعليم، بالإضافة إلي عدم تبني نظرية تربوية واضحة المعالم يقوم عليها النظام. أن التعليم لم يعرف بحال التحول إلي الإدارة الاستراتيجية التي من مظاهرها قبول المساءلة، ومنهجية الادارة بالأداء. ولا توجد للتعليم في مصر رؤية استراتيجية طويلة الأجل ترسم صور النجاح. مما يؤكد أن المجتمع يعيش أزمة تعليمية تحتاج إلي فكر استشراقي يتبلور في تخطيط استراتيجي علي المدي البعيد.

– أصبح الفقر التربوي مرضاً مزمناً داخل المؤسسات التعليمية، وما زال من هذا الفقر وزيادة مضاعفاته النفاق الثقافي والتربوي الذي صنع وما زال يصنع من القيادات والتناقض الحاد بين التنظير والتطبيق والسياسات المزدوجة، وتوجيه النشاطات التربوية لتعزيز عبادة الفرد الحاكم، والولاء الإقليمي وتمرير المنشورات الاجنبية في النيل من الثقافة العربية والمجتمعية – وكذلك أسهمت المؤسسات التربوية الأجنبية من المدارس الخاصة والجامعات في تغريب الناشئة ودفعهم تبني (مثل سوء) مستوردة من الفلسفات والأيدولوجيات التي تقاسمت ولاءات الناشئة العرب وجعلتهم شيعاً وأحزاباً متباغضة – مضت في تناحرها إلي المدي الذي جعلها تقاتل بعضها بعضا وتستنزف الطاقات وتهدر الموارد البشرية والمادية.

–يتوقف مصير الأمة العربية في المستقبل على الكيفية التربوية التي سيعدون بها أبناءهم في القرن الحادي والعشرين ، فالمستقبل هو حاضن الثورات المعرفية التي تتضاعف كل سبع سنوات تقريباً ، ومن هذا المنطلق فإن القدرة على تنظيم وتوظيف تأثير المتغيرات السياسية والاجتماعية والتدفق المعرفي الهائل الذي تشهده الأمة العربية اليوم وستشهده في الغد ، يعد المحك الأساسي للتقدم في القرن القادم .

ومن هنا كان لزاماً على الأنظمة والمؤسسات التعليمية والتربوية العربية التخطيط لتربية عربية مستقبلية تعبر عن طموح العرب في عصر التحولات الحضارية القادمة.

وفى الصفحات التالية توضح الدراسة الحالية الاستراتيجية المقترحة لتحقيق التنمية التربوية للمؤسسات التعليمية في ضوء التغيرات السياسية للمجتمع المصري.

مفهوم الاستراتيجية التربوية:

تتعدد مفاهيم الاستراتيجية نظراً لتعدد المجالات التي تستخدم فيها ومنها :-

- الاستراتيجية هي التوجه العام بعيد المدي لحركة أو عمل المؤسسة للوصول إلي أهداف محددة (الصيرفي ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٣).

- الاستراتيجية هي فن التخطيط البعيد المدي وإدارة الموارد المتاحة المادية والبشرية بأقصى درجات الفاعلية .

- هي خطط أو طرق توضع لتحقيق هدف معين علي المدي البعيد اعتماداً علي التخطيطات والاجراءات الأمنية في استخدام المصادر المتوفرة علي المدي القصير .

- هي مجموعة القرارات والنشاطات المتعلقة باختيار مسالك يتم فيها تخصيص مختلف الموارد من أجل تحقيق الأهداف.

ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها : مجموعة من الآليات والمنطلقات التربوية الفكرية الحديثة التي يجب أن تسعي المؤسسات التعليمية في مصر إلي تحقيقها خاصةً في هذه الفترة الزمنية، لتجذير ثوابت وإيجابيات مجموعة من الأهداف القومية والمجتمعية التي من أجلها حدثت ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو وذلك من خلال تفعيل تنمية تربوية لكافة جوانب هذه المؤسسات.

أنواع الاستراتيجيات التربوية:-

تصنف استراتيجيات التربية إلي :- استراتيجية التحديث والتي تستهدف استحداث نظم تعليمية حديثة ذات توجهات غربية في أهدافها ومناهجها وأساليبها ونوعية منتجاتها ، واستراتيجية تنمية الموارد البشرية وهي تستهدف إعداد وتحسين نوعية القوي العاملة المدربة، واستراتيجية الإصلاح الشامل والتي تعتمد علي احداث تغييرات أساسية في النظام الاجتماعي ؛ لإحداث إصلاح تربوي حقيقي وفعال، واستراتيجية التأجيل أو الاعتماد علي الذات وتنبع من وحدات المجتمع ومن خصائص ثقافته الذاتية تستهدف تجديد هذه الثقافة وتطويرها ، وليس نبذها أو اقتلاعها، وعليه فإن التخطيط التربوي وفق هذه الاستراتيجية يؤكد علي الجوانب الروحية والإنسانية جنباً إلي جنب مع الجوانب المادية

(فهمي ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٩٥ : ٣١٠) . من هنا فإن الدراسة الحالية تأخذ الطابع التنموي للعنصر البشري من خلال تنمية تربوية داخل المؤسسات التعليمية في ضوء ما يشهده المجتمع من تغيرات سياسية . تنمية تحرص علي تمكين كافة أفراد المجتمع من التقدم وتدفعهم نحو التطور والازدهار.

أهداف الاستراتيجية المقترحة :-

يعد ميدان التربية في كل مجتمع وسيلته للتغير والتجديد والتنمية من هنا تسعي الاستراتيجية الحالية لوضع مجموعة من الأهداف يجب أن تحققها التنمية التربوية لتكون فلسفات التطوير والتحديث والتجديد هي السائدة في العمل التربوي ومن هذه الأهداف ما يلي :-

- فهم واستيعاب قضايا التجديد داخل المجتمع وضرورته لضمان استمرار التحسين والتطوير والإصلاح في المجتمع، وعلاقة ذلك بالتنمية التربوية لتمكين الأجيال من مواجهة المستجدات والمتغيرات.
- كيفية تفعيل دور المؤسسات التعليمية كقاعدة تربوية في التجديد التربوي في المجتمع .
- فهم حقائق الوضع الاجتماعي والسياسي القائم داخل المجتمع والعمل علي تحقيق طموحات الوطن من خلال تجذير مجموعة من القيم والمفاهيم لتكون الروح المحركة والفلسفة الدافعية لبناء الوطن .
- تحقيق التنمية التربوية لكافة عناصر المنظومة التعليمية ومن طلاب وأنشطة تربوية ومشاركة مجتمعية فاعلة وإدارة تربوية متميزة ومعلم متميز وإشراف تربوي هادف من خلال وضع مناهج بحثية – تجريبية – تحليلية – نقدية – وثائقية – وصفية تلائم جميع الفئات المصرية.
- دعم حلقات النقاش والندوات والدورات التدريبية التي تسعي إلي التنمية المهنية لجميع العاملين بالمدرسة من طلاب ومعلمين وإداريين ومشرفين وأخصائيين.
- تنمية المشاركة المجتمعية بكافة صورها و أشكالها في العمل التربوي داخل المؤسسات التعليمية. لتحقيق الأهداف التربوية والتعليمية التي تسعي المؤسسات التعليمية لتحقيقها.
- تفعيل دور الأنشطة التربوية داخل المؤسسات التعليمية في جذب التلاميذ وتأصيل بعض القيم المجتمعية الصحيحة .

- التحلي بالأخلاق الفاضلة والقيم المصرية الأصيلة في حسن معاملة الآخرين ، وخدمة الوطن والعمل من أجل تقدمه والمحافظة علي أمنه وسلامته

أهمية الاستراتيجية المقترحة:-

الاستراتيجية المقترحة في الدراسة الحالية لها العديد من جوانب الأهمية تتمثل فيما يلي :-

١- العملية التربوية عموماً ما هي إلا وسيلة للتقدم البشري في كل مكان وإذا كان لهذه العملية ثلاثة أطراف هي : المربي والمتربي والوسط الذي تتم فيه العملية . لذا فالتصور الحالي يعطي لكل عنصر من هذه الأطراف الرؤية التنموية الصحيحة اللازمة لبناء الدولة العصرية ، وإرساء الديمقراطية والتماسك الاجتماعي.

٢- الاطلاع علي الجديد والتعمق فيه من خلال إبراز كافة المهام المنوطة لجميع عناصر المنظومة التعليمية من أجل الارتقاء بدورهم .

تسهم الدراسة الحالية في تقديم رؤية تنموية تربوية لدور المدرسة لما لها من مكانه اجتماعية تساهم في تحقيق أهداف وقيم المجتمع الذي تعمل فيه ، فهي مؤهلة لأن تقود الاصلاح والتغيير الاجتماعي. خاصة في ضوء ما يشهده المجتمع من تغيرات سياسية عديدة لأن عملية أي إصلاح اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي لا يمكن أن يكون ناجحاً ومستمراً إلا إذا وعاه الناشئون وعياً أكيداً وعملوا علي تحقيقه.

تدعو خطة العمل الحالية لتجديد وتطوير كافة عناصر المؤسسة التعليمية بهدف استحداث قوة عمل أكثر مرونة وتحركاً متعدد الجوانب من أجل الوصول إلي الإنجاز الكبير وهو تحقيق التنمية التربوية التي تحقق أهداف المجتمع المصري المستقبلية خاصة بعد مجموعة من التغيرات السياسية المتعاقبة بدءا من ثورة يناير ٢٠١١ م .

تفيد في تقديم رؤية تنموية عن تجديد الخطاب التربوي والعمل التربوي الحديث داخل المؤسسات التعليمية من أجل صيانة التربية الحديثة في قالب حديث تقدم للجماعة من أجل توجيه سلوكهم وأخلاقهم وفق الأهداف التي يسعي إليها المجتمع .

تقدم الخطة الحالية حلولاً عديدة للأزمة التربوية للمدرسة . فالمدرسة معنية بأداء وظيفتين متناقضتين في الجوهر ، وظيفة المحافظة من جهة ووظيفة التجديد من جهة ثانية .

إذا يترتب علي المدرسة القيام بوظيفة المحافظة علي القيم وفقا لمعايير أيدولوجية سائدة في المجتمع ، كما يترتب عليها في ظل التموجات التكنولوجية أن تواكب الجديد والمتجدد في

عالم التكنولوجيا والثقافة من جهة أخري بما يتضمن التطوير والتحديث كلما أدت الضرورة إلي ذلك.

الرؤية والرسالة:-

يصوغ الباحث الرؤية والرسالة المتعلقة باستراتيجية للتنمية التربوية داخل المؤسسات التعليمية في ضوء التغيرات السياسية التي يشهدها المجتمع المصري كما يلي :

الرؤية : أن يكون جميع عناصر المؤسسات التعليمية والتربوية في مصر لديهم الوعي المناسب لتبني رؤية تربوية تنموية حديثة للنهوض وتطوير العمل التربوي بداخلها.

الرسالة : الارتقاء بجميع جوانب العملية التربوية داخل المؤسسات التعليمية من (طلاب – أنشطة تربوية– مشاركة مجتمعية – مناهج دراسية – معلمين – إدارة مدرسية– وإشراف تربوي) للعمل علي تحقيق تنمية تربوية فاعلة تتفق مع أهداف المؤسسة في ضوء التغيرات السياسية التي يشهدها المجتمع من خلال آليات قابلة للتنفيذ .

تحليل الوضع الراهن للتنمية التربوية داخل المؤسسات التعليمية:–

تعيش مصر في أعقاب التغيرات السياسية الأخيرة حركة تحول نشطة ومستمرة ، تشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، كما يشهد المجتمع المصري حراكاً مجتمعياً فاق في أبعاده وآثاره الآنية والمستقبلية كل التوقعات، وقد أصبح من المتفق عليه أنه يجب احداث تحولات جوهرية بعد جملة هذه التغيرات ، ليصبح التعليم هو الأساس في أي جهد للتغيير.

وهذا يؤكد علي اهتمام المجتمع بتلك التغيرات والتنبؤ بآثارها المستقبلية وضرورة رؤيتها بمنظور تنموي شامل ومتكامل. من هنا تأتي هذه الدراسة لتؤكد أن التنمية التربوية خاصة داخل المؤسسات التعليمية هي الضامن الوحيد لتحقيق الأهداف والغايات التي ينشدها المجتمع المصري، خاصة بعد ثورتين مجيدتين هما ثورة ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو، ومع ضرورة أن يؤدي التعليم دوره المأمول في قيادة مستقبل الأمة المصرية، وأن يعيد لها دورها الرائد عربياً وعالمياً.

إلا أن مجرد النظر في سياسات التعليم من منطلق أنها تقبل التغيير والتبديل كسياسات أي وزارة أخري يعتبر مشكلة تدل علي افتقاد معني المنظومة التعليمية المستقرة، وعدم الوعي خطورة هذا التخبط علي المجتمع ومستقبل البلاد. فالواقع التعليمي الحالي هو نتاج سياسات

قامت علي الترقيع، فليس لديها رؤية تنموية لمنظومة تعليمية تربوية مرنة ومتكاملة، تستوعب التغييرات والمستجدات العالمية، وثقافة الشعب ومطالبه وطموحاته، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الثورات والانتقادات وتوابعها لا تزال تتفاعل، وأن بعض انعكاساتها وتداعياتها علي الدول والمجتمعات قد لا تتبلور بشكل واضح إلا بعد مرور سنوات
(إبراهيم ، ٢٠١١ ، ص ٦) .

ونتيجة للانفصال بين التربية والفكر التنموي بقيت أفكار النهضة وطموحاتها أسيرة النخب السياسية والصفوة الاجتماعية، التي لم تستطع أن تشكل وعياً عاماً بقضايا النهضة ومفاهيمها.

كما أصبح الفكر التربوي العربي يفتقر إلي المنهجية العلمية المدروسة، القائمة علي إعادة تشكيل الخطاب الفكري والتربوي للأمة العربية، فمنذ عصر النهضة إلي اليوم ما زال المفكرون العرب منغمسون في تحليل الخطاب التربوي العربي، وهذا ما يؤكد الحاجة إلي وجود المفكرين التربويين الرياديين في العالم العربي.

وكانت النتيجة بعد هذا كله، أن أصبحت المشاريع المستقبلية والتنموية في العالم العربي جزءاً من بنية النمط الثقافي المتخلف، تدعمه وتعززه، مما جعل التربية تقف موقف المناهض للتنمية، إلي جانب نمط التخلف السائد.

وبالتالي فإن هذا الانفصال الحاد بين الفكر التربوي العربي وبين التنمية، حيد التربية وفرغها من جوهرها الفعال، مما ساعد علي إفراز ظواهر الفراغ التربوي الذي يعاني في ظلها أفراد المجتمع العربي؛ فأصبح لزاماً علي المشتغلين بالفكر التربوي العربي المعاصر أن يبحثوا في تحديد المشكلات الثقافية والتربوية العربية، خطوة أولي، ومن ثم التعرف علي جذور هذه المشكلات ضمن دوائر محايدة، وبعيدة عن تأثرها بمظاهر وأنماط التخلف الثقافي والاجتماعي السائد في المجتمع العربي، شريطة توافر الموضوعية والصدق في عملية البحث عن هذه العلل والأسباب.

آليات ومحاور تحقيق الاستراتيجية المقترحة :-

تسعي الاستراتيجية الحالية علي تحقيق التطور والرقي في عدة محاور رئيسية وذلك لتحقيق الطابع التنموي للعنصر البشري في ضوء التغييرات السياسية للمجتمع المصري هي كالتالي:-

المحور الأول : آليات مقترحة لتطوير أداء الطلاب داخل المؤسسات التعليمية :-

نظراً للتحولات والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية التي طرأت علي المجتمع المصري، فإن ذلك يتوجب حصول تحول كبير في رسالة المؤسسات التعليمية في مصر، حيث أصبح مطلوباً من هذه المؤسسات أن تقوم بمواكبة هذه التحولات والتغيرات، والاستجابة لها، ومن هنا فإن التحدي يقع علي عاتق التنمية التربوية لهذه المؤسسات باعتبارها المؤسسة التي تعني بجيل الشباب الذي يعد من أهم الدعامات التي تعتمد عليها خطط التنمية الشاملة، وحتي يكون الشباب محققاً للأهداف العليا للمجتمع ينبغي أن توفر له الإمكانيات التي تساعد علي إعداده، وتوجيهه وتكوينه النفسي والاجتماعي والديني والروحي حتي يمارس مسئولياته بكفاءة كاملة مما يقتضي تنمية المنظومة التربوية للمؤسسات التعليمية في مصر من خلال تحقيق الأهداف الآتية:-

١- أن ترسخ المؤسسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في نفوس الطلاب القيم والمبادئ الأخلاقية والاجتماعية، وأصالة وعراقة تاريخ الأمة المصرية، بحيث يكون هذا الإيمان حصينه للفرد من التأثير الخارجية.

٢-العمل علي تنمية قدرة الطلاب علي البناء والعطاء المستمر لهذا الوطن، الذي أعطي الكثير لأبنائه، حيث يجب أن يتعلم الطالب معني الوطنية والمواطنة، فتكون لديه القدرة علي مواجهة التحديات التي تواجهه وتواجه وطنه وتسعي لهدمه وطمس هويته.

٣-يجب أن تشمل هذه الأهداف علي الأسلوب الصحيح لتنمية وبناء الشخصية المصرية العربية الإسلامية، بما يقوي سمات الشخصية المصرية الإيجابية، ويدعم عوامل القوة والإيجابية، وتمحو سلبيات الشخصية المصرية، وتقوي أواصر العروبة في ظل المنهج الإسلامي المتكامل.

٤-تنمية روح الانتماء لدي الطلاب عن طريق إبراز الخصائص الدينية والاقتصادية والسياسية التي تحظي بها مصر ومكانتها باعتبارها قلب العالم الإسلامي، وإيقاظ معاني الحمية والغيرة والمروءة في نفوس الشباب علي مقدسات الوطن، خاصة في ضوء التحديات والتغيرات السياسية التي يشهدها المجتمع المصري.

٥- تزكية نفوس الطلاب من الرذائل والنيات السيئة، ذلك أن نفس الإنسان إذا كانت مشغولة بالسيئات فسوف تنشغل بالتفكير في أسلوب فعلها والتفكير في طريقة سترها إذا فعلها. ويكون قلقاً وخائفاً من انكشاف انحرافه، والعمل دائماً علي بث روح الخير والتفاؤل والثقة بالنفس وأن المستقبل أفضل بمشيئة الله.

٦-العمل دائماً بالأخلاق والآداب داخل المدرسة والتأدب مع المعلمين وغيرهم داخل المدرسة وخارجها واحترامهم والتواضع لهم، وهذا بدوره يجعلهم يساعدون الطالب الذي يتصف بهذه الصفة علي النجاح ويحرصون علي مساعدته علي مواصلة النجاح والتفوق في دراسته.

٧-لتأكيد علي بناء ثقافة مدرسية تؤمن البناء الثقافي للطلاب، لآن قوة المجتمع وسلامة بنائه، وأخلاقه، والعلاقات السائدة فيه وقوة مؤسساته تتطلب كلها جيلاً يتشبع بثقافة مجتمعه، واعتزازه بتراثه، ومحافظاً علي عاداته ومعتقداته وتقاليده الإيجابية. مستجيباً طواعية لقوانينه، مضحي من أجله، مساهماً في دفع عجلة تقدمه وتغيره السياسي والاجتماعي نحو الغد الأفضل، والسبيل إلي تكوين مثل هذا الجيل هي التنمية التربوية الصالحة.

٨-غرس حب الوطن واحترام القادة في نفوس الطلاب من خلال الممارسات الإيجابية للقادة داخل المؤسسات التعليمية والتي تبرز من خلال تعاملهم مع الطلاب، والاستماع إليهم ومحاورتهم ومشاركتهم آمالهم وآلامهم، وتوضيح الصورة لهم بحقيقتها دون تجميل للواقع، بل الصدق والمصارحة في كل ما يتعلق بهم. والتعامل معهم بروح القوانين، وتوضيح الغاية من هذه القوانين وأنها تعمل لصالح الطلاب.

٩-التأكيد علي وحدة نسيج المجتمع المصري، فالتنمية التربوية الشاملة التي يصبو إليها تتطلب وحدة مجتمعية، وطاقات بشرية مدربة ومؤهلة، وواعية. تمتلك المعارف والمهارات. وقادرة علي العمل البناء، وعلي مسايرة الثورة العلمية والتقنية، وعلي تقبل الأفكار والأساليب الحديثة، وعلي التعاون والعمل المشترك مع الآخر.

١٠-لتحقيق أهداف التنمية التربوية ينبغي التركيز علي الأنشطة التربوية لأن إصلاح سياسيات وبرامج أنظمة التربية والتعليم. وتفعيل دور النشاط الاجتماعي والثقافي المدرسي داخل المدرسة وخارجها من خلال التنسيق مع المنشآت والمنظمات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية يعد جزءاً أساسياً من انجاح سياسات وأهداف وبرامج التنمية التربوية للمؤسسات التعليمية. خاصة في ضوء التغيرات السياسية للمجتمع المصري.

والواقع يؤكد أن مصر تعيش عصر التقدم والمعلومات والاكتشافات والاختراعات، وهذا يزيد من العبء علي التربية العربية- بالإضافة إلي العوائق المادية والبشرية ويزيد الأمر صعوبة، وبذلك لابد من الإسراع بتطوير المنظومة التربوية في ضوء المعايير السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع، والامكانات المتاحة وبالتخطيط العلمي الجيد خاصة للأنشطة التربوية داخل المؤسسات التعليمية. ليس تخطيطاً يكون صعب التنفيذ يساهم في نشر الادعاءات وزيادة الفجوة بين الواقع والمأمول.

من هنا يقدم البحث بعض الآليات المقترحة التي تسهم للإفادة من الأنشطة التربوية المدرسية في تنمية وبناء شخصية الطلاب من خلال ما يلي :-

١- التخطيط الجيد للأنشطة التربوية، بحيث يجب أن يكون لكل نشاط يقوم به المتعلم داخل أو خارج المدرسة معدلة مسبقاً ومحدد الأهداف والغايات. وفي حالة عدم تحقيق هذه الأهداف والغايات يجب إعادة النشاط مرة أخري.

٢-تنظيم الندوات واللقاءات بين كافة المدارس وفي جميع المراحل، للتأكيد علي التعارف وتبادل الآراء والخبرات بين الطلاب ومعلميهم في المدارس الأخرى.

٣-توضيح التحديات التي تواجه المجتمع المصري في هذه المرحلة، والتي تستهدف الشباب فكرياً وثقافياً وتحد من دورهم في تنمية مجتمعاتهم.

٤-التوسع في الأنشطة والبرامج الهادفة التي تنمي مواهب الطلاب وتستثمر طاقاتهم، وتشغل وقت فراغهم بما يعود عليهم بالفائدة.

٥-تفعيل الأنشطة الطلابية التي تقضي علي عوامل العزلة الاجتماعية والتي تبث روح التفاؤل والثقة لدي الطلاب، والتي تؤكد علي قيم التسامح والمساواة وإحترام الآخر.

٦-التأكيد علي القيم المجتمعية الأصيلة للمجتمع المصري من خلال الأنشطة التربوية كالتعاون والإيثار وتحمل المسئولية تجاه ما يفعلون.

٧-تفعيل الدور الذي يقوم به مجلس الآباء والمعلمين كأحد التنظيمات المدرسية التي تربط بين المدرسة والمجتمع في استثمار الجهود الذاتية في دعم ميزانية الأنشطة التربوية التي تقوم بها المدرسة.

٨-تحقيق التنوع في الأنشطة التربوية الثقافية والاجتماعية التي تقدم للطلاب والتي تؤكد علي العديد من القيم السياسية اللازمة للمرحلة الحالية. خاصة بعد التغيرات السياسية التي يشهدها المجتمع المصري من إعلاء قيمة العدل والحرية والديمقراطية.

٩-معالجة التحديات التي تعوق التحول الديمقراطي في مصر من خلال الأنشطة التربوية وآلياتها المختلفة داخل المدرسة والتي تعمل علي تأصيل النظام الديمقراطي. ودعم آليات إقامة النظام الديمقراطي من دعم قيم الولاء والانتماء وتقوية أركان الهوية المصرية الرئيسية كالدين واللغة والقيم والتراث.

١٠- التأكيد علي مواجهة الآثار السلبية للثورة التكنولوجية من خلال أنشطة تربوية هادفة. تعمل علي استغلال أوقات الفراغ للطلاب بشكل إيجابي. وإسهام الطلاب في القيام بأدوار قيادية تساعدهم في صنع التغير الاجتماعي نحو الأفضل.

المحور الثاني: آليات مقترحة لتطوير أداء المعلم داخل المؤسسات التعليمية:-

المعلم هو عصب العملية التربوية والتعليمية، لذا ينبغي أن يؤهل تربوياً ومعرفياً بما يتوافق وتطوير التعليم والمناهج، فلم يعد المعلم ناقل للمعرفة والمصدر الوحيد لها بل الموجه المشارك لطلبته في رحلة تعلمهم واكتشافهم المستمر، فلقد أصبحت مهنة التعليم مزيجاً من مهام القائد، المرشد، الناقد، والموجه، كما له دوره البار في المحافظة علي تقاليد المجتمع ووسيط في نقل التراث الثقافي من جيل إلي جيل، وأداة الوصل بين عصر الأمس، وعصر اليوم بما يحمله من تحديات وتغيرات، سياسية واجتماعية واقتصادية من خلال تربية الأبناء تربية صحيحة تتسم بحب الوطن والانتماء إليه والمحافظة عليه.

وفي ضوء ذلك تؤكد الاستراتيجية علي مجموعة من الآليات المقترحة لإعداد معلم المرحلة الحالية من تاريخ مصر وهي كالتالي:-

١- الاهتمام المسبق لإعداد المعلم في كليات التربية، بحيث يكون ملماً بتغيرات المرحلة وأهدافها وتحدياتها. مع تحديد المعايير العلمية والتربوية والثقافية الملائمة لانتقاء المعلمين تمكن من ترغيبهم وتحفيزهم لتطوير ذاتهم وخبراتهم بصفة مستمرة.

٢- أن تكون كليات التربية هي المصدر الوحيد لاختيار المعلمين بحكم خبراتهم وثقافتهم التربوية في كيفية التعامل مع الطلاب وفق معايير نفسية واجتماعية واقتصادية تمت دراستها عبر سنوات الدراسة فيها.

٣- الاتفاق علي تحقيق مجموعة من الأهداف التربوية التي تحتاجها المرحلة الحالية- عقب مجموعة من التغيرات السياسية للمجتمع المصري- وجعلها واقع معاش بدلاً من ترك التربية للطلاب تبعاً لقناعات- بعض المعلمين واجتهاداتهم الشخصية- علي أن يكون ذلك من خلال خطط محددة واشراف ومتابعة دقيقة من وزارة التربية والتعليم.

٤- أن تكون له رؤية واقعية وطموحة، ويعمل جاداً لتحقيقها.

٥- يراعي طبيعة المادة الدراسية التي يدرسها وطبيعة المتعلم، وأن يلم بنظريات الإدارة الحديثة والتربية الحديثة، وزيادة الاهتمام بدور الطالب ومشاركته الإيجابية في العملية التعليمية.

٦- بناء ثقافة مدرسية تؤكد علي مجموعة من القيم والعادات والتقاليد المرتبطة بالعمل المدرسي، وناتجة عن اللوائح والقوانين أو العلاقات التي تتم بين المعلمين والطلاب من ناحية والمعلمين وأولياء الأمور من ناحية أخري ومن ثم خلق مناخ تعليمي تربوي أفضل.

المحور الثالث:- آليات مقترحة لتطوير الأداء الإداري للإدارة المدرسية داخل المؤسسات التعليمية:-

تعتبر الإدارة المدرسية العصرية داخل المؤسسات التعليمية أحد أهم جوانب وآليات تحقيق التنمية التربوية التي تسعي الدراسة إلي تحقيقها، وهي وجود المدير الفعال في كل حدث، والمؤثر في كل اتجاه، والقائد القادر علي تغيير مناخ العمل بما لا يعوق تحقيق الرسالة أو الأهداف التي تسعي الدولة إلي تحقيقها، فمصر الآن في أمس الحاجة إلي كادر بشري من القيادات الإدارية داخل المؤسسات التعليمية المؤهلة التي تسعي بأهمية وحساسية المرحلة السياسية التي يشهدها المجتمع المصري مؤمناً ومعترفاً بالآخر عرقياً ودينياً وفكرياً، قادراً علي توجيه العمل نحو مصلحة الجميع بعيداً عن كافة المتنافرات والصراعات والاختلافات السياسية والفكرية

وكما تؤكد العديد من الدراسات من أن أسلوب الإدارة المتبع في المؤسسات التعليمية في مصر حالياً يعد من المشكلات والأزمات التي تعوق حركة وتقدم المجتمع نحو التنمية

الشاملة(خليل ، ٢٠١٤، ص ١٧٣). وبصورته الحالية داخل المؤسسات التعليمية يعد عائقاً أمام تحقيق التنمية التربوية التي تسعي الدراسة إليها داخل المؤسسات التعليمية.

إن الإدارة المدرسية أداة لتحقق العملية التربوية والتعليمية أهدافها وذلك من خلال تقديم التسهيلات التربوية والتعليمية المتاحة، وإيماناً بأهمية الإرادة المدرسية، ظهرت الحاجة إلي إبراز الدور المهم والفاعل الذي يمكن أن تقوم به الادارة المدرسية في تحقيق التنمية التربوية للمؤسسات التعليمية في مصر والذي يتمثل في مجموعة من الأسس والمبادئ هي كالتالي(حسين، ٢٠٠٤،ص ٣٠:٣١):-

أ- أن تكون إدارة هادفة: وهذا يعني أنها لا تعتمد علي العشوائية في تحقيق أهدافها وإنما تعتمد علي الموضوعية والتخطيط السليم في إطار الصالح العام.

ب- أن تكون إدارة إيجابية: وهذا يعني أنها لا تركن إلي السلبيات أو المواقف الجامدة بل يكون لها دور قيادي في مجالات العمل وتوجيهه.

ج- أن تكون إدارة اجتماعية: وهذا يعني أن تكون بعيدة عن الاستبداد والتسلط، مستجيبة للمشورة مدركة للصالح العام أي بمعني ألا ينفرد القائد بصنع القرار بل يكفل مشاركة من يعملون معه في ذلك.

د- أن تكون إدارة إنسانية: ويشمل ذلك حسن معاملة الآخرين وتقديرهم والاستماع إلي وجهة نظرهم والتعرف علي مشكلاتهم ومساعدتهم في الوصول إلي الحلول السليمة لهم.

هـ- أن تكون إدارة ديمقراطية: أي أن يكون أسلوب الإدارة بعيداً عن تسلط رئيس التنظيم الإداري أو أحد أعضائه أو انفراده باتخاذ القرار دون الرجوع إلي أعضاء التنظيم والمشاركين فيه ويتسم التنظيم الإداري بأنه ديمقراطي إذا ما توافر فيه تنسيق جهود الأفراد، ومشاركة أعضائه وأن تكون فلسفته متماشية مع الفلسفة الاجتماعية والسياسية للمجتمع.

كما تؤكد الدراسة علي مجموعة من الصفات يجب أن تتصف بها الإدارة المدرسية وهي :-

١- تتسم بالمرونة في الحركة والعمل، وإلا تكون ذات قوالب جامدة وثابتة وإنما تتكيف حسب مقتضيات الموقف وتغيير الظروف.

٢- تكون عملية بمعني أن تكيف الأصول والمبادئ النظرية حسب مقتضيات الموقف التعليمي.

٣- تتميز بالكفاءة والفاعلية ويتحقق ذلك بالاستخدام المثل للإمكانيات المادية والبشرية.

٤- تحديد السياسات ووضع البرامج، والمساواة بين أعضاء المؤسسة التعليمية.

ولأن البيئة التعليمية تشهد في الفترة الحالية العديد من التغييرات وتواجه تحديات وصراعات وأوضاعاً لم يكن مديري المدارس يعتادون علي معالجتها أو التفاعل معها، ومنها زيادة معدلات العنف بين الطلاب وبعضهم البعض وبين الطلاب والمعلمين وبعضهم البعض وبين الطلاب والمعلمين داخل المؤسسات التعليمية، وكذلك العديد من المشكلات الإدارية التي تتم عن عدم وعي من قبل بعض القائمين عليها، ومن ثم يأتي الدور القيادي لمدير المدرسة في ضرورة تبني تطوير مهاراته في التعامل مع هذه المشكلات وحلها بطرق مبتكرة، والانتقال من الطرق التقليدية في التعامل مع المواقف الإدارية والمشكلات، إلي طرق أكثر تطوراً وإبداعاً.

المحور الرابع: آليات مقترحة لتطوير الإشراف التربوي داخل المؤسسات التعليمية:-

في إطار تبني سياسة تربوية جديدة في المرحلة الحالية، لابد من تحديث وتطوير منظومة الإشراف التربوي لتلائم المستحدثات والمتغيرات التي طرأت علي العمل التربوي- والتعليمي داخل المؤسسات التعليمية، وأيضاً تتمشي مع الأساليب الحديثة التي يعتمد عليها المعلم في ضوء تغيير دوره من ملقن ومحفظ إلي مرشد وموجه للطالب في حصوله علي المعلومات من مصادر متنوعة، لذا يجب ان تقوم فلسفة الإشراف التربوي الجديدة علي توجيه القدرة علي التصرف وحصيلة ما تم فهمه من الدراسة وعلاقة ذلك بتكوين المواطن الصالح المبدع.

من هنا تحرص التنمية التربوية علي نشر المفهوم الصحيح للإشراف التربوي داخل المؤسسات التعليمية، والذي يؤكد علي البحث والاستعداد لدي المتعلم في أي تعلم أو هدف نرغب في تحقيقه معه، إيماناً بأن الرغبة في التعلم كما يشير علماء النفس هي السبب المباشر وراء حدوث التعلم.

ولكي يتحقق الغرض الأساسي من عملية الاشراف التربوي في العملية التربوية والتعليمية داخل المؤسسات التعليمية تؤكد الدراسة الحالية علي مجموعة من الآليات التي يجب اتباعها عند تنفيذ عملية الإشراف التربوي وهي:-

١- يجب أن تركز عملية الإشراف علي الأسباب والنتائج وارتباط النتائج بالواقع والتطبيق العملي فيما بعد.

٢- تتطلب عملية الإشراف التربوي في المرحلة الحالية ضرورة تحقيق التكامل بين المنهج وطرق التدريس، وما هي اسهامات المناهج الدراسية في بناء وإعداد الشخصية العامة والمجتمعية للطالب.

٣- عدم استخدام أساليب الإشراف التي تؤدي إلي قهر الطالب من خلال أساليب الضبط البدني والعقلي والمعنوي، وقهر الروح بمنعها من الانطلاق والإبداع، وقهر العقل من خلال منعه من الحوار والتساؤل والتشكك وبناء التجربة وحق الخطأ.

٤- يجب أن يعمل الإشراف التربوي علي مساعدة المعلمين في إدراك مدي فاعليتهم في التدريس وفي مساعدة المتعلمين علي تحقيق أهدافهم وهذا التقويم الذاتي من شأنه أن يدفع بالمعلم إلي تطوير أساليبه وتحسين طرقه وبالتالي رفع مستوي أدائه.

٥- يجب أن تكون عملية الإشراف التربوي عملية شاملة لكافة جوانب التعلم المختلفة للمتعلم، بحيث ألا يقتصر تكوين المتعلم علي الجانب المعرفي فقط، بل يتضمن كافة جوانب شخصية المتعلم، كالجانب المهارى مثل مهارات الاتصال في تعلم اللغة، والمهارات الرياضية، والمهارات المعملية، والجانب الوجداني مثل تكوين الميول والاتجاهات.

٦- يراعي في الإشراف التربوي أن يترك أثراً طيباً في نفوس المعلمين والطلاب وهذا يتضمن ألا يكون الإشراف التربوي محبطاً لهم، أو مثبطاً لهمتهم ودافعيتهم نحو التعلم.

٧- يجب ان تكون عملية الإشراف التربوي قائمة علي أسس علمية، هدفها مساعدة المعلم علي تحقيق أفضل النتائج وتغيير شخصية الطلاب نحو الأفضل.

المحور الخامس: آليات مقترحة لتطوير المشاركة المجتمعية داخل المؤسسات التعليمية :-

يشهد العالم اليوم تسارعاً وتغييراً في مجالات الحياة المختلفة، وانتشارا متزايداً للتقديم العلمي والتكنولوجي، والثورة المعرفية، والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ووجود مجتمع عالمي يتصف بالشمولية في انظمته التعليمية والمعرفية، مما ترتب عليه الاهتمام بالمؤسسات التعليمية وقدرتها علي تقديم المعلومات والمعارف وتجسيدها بطرق حيوية وفاعلة علي تفكير وسلوك الإنسان. وهذه التحديات تعيشها جميع المجتمعات ولكن بدرجات متفاوتة، والجميع بلا استثناء يعمل علي مواجهة هذه التحديات والتعامل معها بشكل أو بآخر.

من هنا تحرص التنمية التربوية علي تفعيل مشاركة مستمرة وفاعلة بين المؤسسات التعليمية والأسرة وبين جميع المنظمات والمؤسسات والجمعيات التربوية الحكومية وغير الحومية داخل المجتمع. والتي يجب أن تتكامل؛ لتحقيق أهداف ثورتين مجيدتين تعلقت بهم آمال وطموحات المجتمع المصري في تحقيق حياة عادلة وكريمة.

من هنا تؤكد الدراسة الحالية علي مجموعة من النقاط الهامة:-

١- قيام النظام التربوي بغرس مفهوم "التنمية التربوية مسئولية الجميع" وأن الأمر يتطلب عدم انفراد طرق دون الآخر، كونه عمل تكاملي يتم في شكل تضامن مشاركة الجميع في تحمل المسئولية تجاه تحقيق الهدف.

٢- التأكيد علي الدور الذي تقوم به دور العبادة في تأصيل القيم المجتمعية وفي التأثير وتقويم سلوك الطلاب وتعديله إلي الأفضل، وذلك بدعوتها الدائمة إلي التمسك بالقيم والفضائل الدينية والأخلاقية في مختلف مجالات الحياة والتي تحقق للفرد السعادة والأمن والطمأنينة وتثبت فيه روح التفاؤل في مستقبل أفضل، خاصة في ضوء المرحلة الحالية التي يعيشها المجتمع المصري.

٣- دعم الأسرة والاهتمام بها بوصفها المؤسسة الاجتماعية التي تعد وحدة البناء الأساسية للمجتمع، والتي يجب أن تؤكد علي غرس قيم الولاء والانتماء للوطن في نفوس أبنائها منذ الصغر مع إتاحة الفرص لهم للحوار والتعبير عن آرائهم وافكارهم وإبداعاتهم – مع التواصل المستمر بينهما وبين المدرسة لتحقيق تربية متكاملة للطلاب – لا تتعارض فيها الأهداف والغايات.

٤- تطوير سياسات مرنة للمؤسسات التعليمية، تشجيع علي المشاركة المجتمعية، والسماح للآباء وغيرهم بالمشاركة في الأنشطة التي تقوم بها المدرسة خلال ساعات العمل.

٥- تشجيع المبادرات الفردية والعمل التطوعي الهادف الذي يضمن المشاركة الفاعلة داخل المؤسسات التعليمية.

٦- التنوع في أساليب الاتصال بين المدرسة والمجتمع، وتوظيف التقنيات الحديثة لدعم المشاركة الفاعلة بين المدرسة والأسرة عن طريق البرامج والأنشطة الخدمية.

نتائج البحث:-

يتزايد الاهتمام بالتنمية في دول العالم كاستراتيجية قومية كبري، ولأن النظام التربوي والتعليمي هما الركيزة الأساسية والقلب النابض لأنظمة المجتمع المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية.

لذا أصبحت مسألة التنمية التربوية لمؤسسات التعليم في مصر واحدة من القضايا المهمة في مجال الحياة السياسية والاجتماعية، وفي خضم هذه التغييرات السياسية العاصفة التي يشهدها المجتمع المصري بدأت الأنظمة التربوية تتراجع وتتداعي أمام هذه المتغيرات التي أصبحت تهدد المعايير والأسس التقليدية التي قامت عليها المؤسسات التربوية التقليدية.

من هنا يتضح أن التنمية التربوية هي أحد أهم مجالات الإصلاح التربوي التي يشهدها المجتمع المصري ومؤسساته التعليمية والتي تهدف في المقام الأول إلي تقديم تعليم متميز يساهم في بناء شخصية المتعلم المتوازنة في بيئة سياسية ديمقراطية وفق آلية معرفية وجودة عالية والتي من شأنها أن تتناول جوانب أساسية في العملية التعليمية من تطوير المناهج التعليمية بمفهومها الشامل ،وإعادة تأهيل المعلمين والمعلمات، وتحسين البيئة التعليمية، وتعزيز القدرات الذاتية والمهارات الإبداعية وتنمية المواهب والهوايات لدي الطلبة والطالبات من خلال الأنشطة غير الصفية. أيضاً إصلاحات عديدة في المجالات التربوية والتعليمية والإدارية في التعليم.

كما أظهر البحث مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:-

١- أن تحقيق أية سياسة وطنية وقومية وأي هدف اجتماعي أو قومي لا يمكن أن ينفذ إلا بواسطة وسيلة التربية والتعليم بالمعني الواسع؛ لأن عملية التربية والتعليم قوة فاعلة، بل هي قوة استراتيجية تسهم في إعادة بناء المجتمع وتوحيده، ومن ثمة في تطويره وأنمائه وتقدمه.

٢- ستظل دائما قضية تطوير المؤسسة التعليمية وإصلاحها في مصر وبصفة عامة، وإصلاح وتنمية المدرسة بصفة خاصة، من الاهتمامات الحكومية والمدنية معاً لارتباطها بحياة الأنسان ونمائه لمواجهة متغيرات العصر.

٣- تتأكد أهمية دور المدرسة خاصة في هذه المرحلة في استخدامها للأنشطة المدرسية والمناهج التعليمية في تنمية المسئولية المدنية لدي التلاميذ وأن عدم شفافية المعلمين وإدارة

المدرسة في تعاملها مع الطلاب وعدم مشاركتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بشئونهم يؤدي إلي نتائج سلبية.

٤- أن التنمية التربوية هي تنمية وعي المواطن بنظام حقوقه وواجباته وترسيخ سلوكه وتطوير مستوي مشاركته في حياة الجماعة التي ينتمي إليها وذلك بتغليب الانتماء إلي الوطن علي أي انتماء سياسي آخر.

٥- تعد العلاقة بين التنمية التربوية الشاملة من حيث الأولي هي أساس الثانية. لأن إعداد الإنسان وتربيته هو الأساس والهدف من التنمية التربوية الذي يعد محرك التنمية الشاملة.

٦- تعتبر التنمية التربوية أولي خطوات تحقيق منظومة الإصلاح المجتمعي المنشودة؛ فهي تعد أساس تكوين الشخصية المصرية المتزنة الفاعلة في مجتمعها؛ والتي تعي دائماً ما لها حقوق وما عليها من واجبات خاصة في تلك المرحلة التي يعيشها المجتمع المصري ووسط مجموعة من التغيرات والتحديات؛ تقتضي ضرورة صياغة ميثاق اجتماعي جديد بين الدولة والمواطن.

٧- لا يمكن للتربية أن تحقق نجاحاتها في التنمية والتقدم للمجتمع والوفاء باحتياجاته؛ إلا إذا سعت بالارتقاء بجودة التعليم داخل المؤسسات التعليمية. وتحقيق التطور لكافة عناصره من طلاب ومناهج دراسية متطورة ومعلمين اكفاء و إدارة واعية للمؤسسات ووسائل وأساليب إشرافيه هادفة ومشاركة مجتمعية قوية.

٨- أصبح الاستثمار في مجال التربية هو أكثر الاستثمارات عائداً، بعد أن تبوأت " صناعة البشرً قمة الهرم بصفتها أهم صناعات عصر المعلومات علي الإطلاق. فلقد أدرك الجميع أن مصير الأمم رهنٌ بإيداع أفراده، ومدي "تحديه واستجابته" لمشاكل التغير ومطالبه.

٩- الثورات الحقيقة ليست هي الثورات التي تعني فقط بتغيير نظام الحكم وإنما الثورة الحقيقة هي التي تعيد بناء منظومة للقيم – تعدل من السلوك الفردي والمجتمعي- لضمان تحقيق أهدافه وغاياته من أجل رقيه ونهضته في شتي المجالات.

١٠- إن غياب فلسفة اجتماعية عامة يمثل واحدة من أهم الإشكاليات التي تعوق صياغة وبناء فلسفة تنموية تربوية لأي مجتمع. لذا يجب أن تغير التربية من فلسفتها الحالية برؤية جديدة لمتطلبات ومتغيرات العصر؛ علي أن تكون هذه الصياغة الجديدة محتكمه إلي مصادر خمسة أساسية حاكمة وهي (العقيدة الاسلامية ـ العروبة ومطالب التنمية ـ حاجات الإنسان

العربي ومطالب إنمائه)، وفي نفس الوقت تكون قادرة علي تحقيق مجموعة من التوازنات المختلفة.

١١- تتضح أهمية الدراسة في الإعداد المجتمعي لمسار التغيرات السياسية التي يشهدها المجتمع المصري من خلال منظومة تربوية، لتنمية العمل التربوي داخل المؤسسات التعليمية؛ لتكوين القاعدة الاجتماعية التي تمتلك القابلية للتفاعل مع التغيرات السياسية والقادرة علي احتضانها.

١٢- أدي غياب التنشئة السياسية لفترة طويلة في مصر إلي ظهور أزمة ثقة بين الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني والقيادة السياسية، مما يستدعي النظر في أدوات التنشئة السياسية، من حيث قدرتها علي زرع ثقافة الثقة بين مكونات النظام السياسي والمجتمع بصورة عامة.

توصيات البحث:-

علي الرغم ما بشر به الكثير من المفكرين بأن عصر العولمة عصر خير ونماء واستقرار من بداية عقد التسعينات من القرن الماضي إلا أنه وبعد مضي عقد ونيف من الزمن أصبحت صورة العالم أكثر ضبابية ومليئة بالتناقضات والتي تمثل تحديات مستقبلية للمدرسة تستوجب نوعان من الحركة لتقوم مدرسة المستقبل بدورها في قيادة الواقع المجتمعي نحو المستقبل المأمول.

النظري للدراسة يتقدم الباحث بمجموعة الآليات لتنفيذ الاستراتيجية المقترحة للتنمية التربوية للمؤسسات التعليمية في مصر، التي يقدم الباحث من خلالها عدداً من المقترحات ينبغي أن تتبناها السياسة التعليمية في مصر في ضوء فترة زمنية محددة ولمرحلة تعليمية معينة هي مرحلة التعليم الأساسي هي كالتالي:-

١- يجب ان تسرع وزارة التربية والتعليم في المرحلة الحالية إلي دراسة أوضاع النظام التربوي داخل المؤسسات التعليمية وتقديم ورقة سياسات للقيادة السياسية في هذا الشأن لاتخاذ القرارات اللازمة للإصلاح، والانتقال في أسرع وقت من الإصلاح إلي التحديث لضمان تحقيق أهداف الدولة المصرية بعد التغيرات السياسية التي يشهدها المجتمع المصري بداية من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.

٢- دعم وتفهم مجتمعي واسع النطاق لكافة عمليات الإصلاح من خلال الشفافية والمصارحة مع المواطنين، من خلال عقد الندوات التثقيفية في جميع محافظات الجمهورية والاستفادة من الكفاءات العلمية والتربوية حيثما وجدت.

٣- تأكيد السياسة التعليمية في مصر علي إدخال النشاط الديني والسياسي ضمن الأنشطة التي توفرها المدارس والجامعات واستضافة بعض أعلام السياسة من حين لآخر لتوعية الطلاب بأهداف العمل السياسي حتي يتكون لديهم خلفية سياسية.

٤- إدراج الفكر المستقبلي في المناهج والمقررات وما يتطلبه هذا من إمكانات وتجهيزات داخل المدارس ومتابعة ذلك من قبل المديرات التعليمية والإدارات والإشراف التربوي داخل المدارس.

٥- أن تقوم الأكاديمية المهنية للمعلمين بإعادة تأهيل المعلم الحالي علي أساليب التدريس المنطقية من منهجية وتنوع وإثراء وبث روح الثقة لدي المعلمين أنفسهم.

٦- تحقيق قيم الولاء والانتماء للوطن داخل المؤسسات التعليمية بممارسات ملموسة من أرض الواقع من خلال أنشطة تربوية تقوم بها المدرسة معدة لهذا الغرض.

٧- فتح المدرسة علي الثقافة العربية الإسلامية بهدف إنعاشها لا ترديدها أو تلقينها.

٨- فتح المدرسة علي الثقافة العالمية والتكنولوجيا بهدف التعامل معها بما يخدم الأهداف التربوية في المجتمع فلا انسلاخ ولا انبهار ولا خزف منعزل.

٩- نمو علاقات إيجابية بين الطلاب وبعضهم البعض. مما يحسن اتجاهاتهم نحو عملية التعلم وزيادة ثقتهم بأنفسهم.

١٠- تشكيل فريق عمل من داخل المؤسسة يسمي" فريق التخطيط الاستراتيجي" برئاسة مدير المدرسة للنهوض بالعملية التعليمية والتربوية داخل المدرسة.

١١- إكساب المتعلمون جوانب مهنية وجوانب انفعالية ومهارات وخبرات اجتماعية قد يصعب اكتسابها داخل الفصول العادية مثل التعاون، وتحمل المسئولية، والثقة بالنفس مع وجود هياكل تنظيمية تتضح فيها المهام والمسؤوليات والأدوار المطلوبة وبشكل إجرائي قابل للتنفيذ والتطبيق.

١٢- وضح معايير موضوعية وآليات عملية لعمليات الإشراف التربوي داخل المؤسسات التعليمية بحيث تكون أدواته متنوعة وأن يكون التقويم وشاملاً لجميع جوانب التعلم (المعرفية ـ الوجدانية ـ المهارية).

١٣- اعتماد مبدأ المسؤولية والمساءلة في العمل المدرسي وعدم ترك الأعمال وفقاً للأهواء الفردية خاصةً في هذه المرحلة الزمنية من تاريخ مصر.

١٤- أن تضع الدولة المصرية خاصةً في هذه المرحلة الآليات التنفيذية التي تعيد للمعلم المصري هيبته وكرامته لأنه نواة أي تغيير وإصلاح مجتمعي شامل.

وأخيراً إن التربية من أجل التنمية والتغيير والتطور، أصبحت اليوم مطلباً ملحاً خاصة في ظل تردي التربية العربية وضعف جودتها النوعية، كما أوضحت ذلك كثير من الدراسات. حيث يؤكد التاريخ بأن أي مشروع للتقدم والنهضة لابد أن يكون مشروعاً تربوياً في الأصل حتي يكتب له النجاح في المستقبل.

من هنا فإن تحقيق التنمية التربوية داخل المؤسسات التعليمية خاصة في تلك المرحلة من التغيرات السياسية التي يشهدها المجتمع المصري ليس بالأمر الهين، ولكنها في الوقت ذاته ليس بالأمر المستحيل متي توفرت الإرادة. فبالأمل والعمل الجادين المتواصلين يتمكن المجتمع من صناعة التغيير المؤدي إلي خلق جيل قادر علي العطاء والتعايش والتغيير والتكيف والإبداع والمنافسة.

المراجع :

لعيسوي ، إبراهيم ، (٢٠٠١) : التنمية في عالم متغير ، دار الشروق ، القاهرة .

عمار ، حامد ، (١٩٩٨) : نحو تجديد تربوي ثقافي ، مكتبة الدار العربية ، القاهرة .

إبراهيم ، حسنين توفيق ، (٢٠١١) : الثورات والانتفاضات وتحولات الواقع السياسي العربي دراسة استراتيجية ، ع ٢٢٥ ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة .

عبدالحميد ، حسين ، (١٩٩٩) : التغير الاجتماعي والتنمية السياسية ، المكتب الجامعي ، الاسكندرية .

حسين ، سلامه عبدالعظيم،(٢٠٠٤): اتجاهات حديثة في الادارة المدرسية الفعالة ، دار الفكر ، القاهرة.

الحولي ، عليان عبدالله ، (٢٠١٠) : التعليم والتنمية ، كلية التربية – قسم الدراسات العليا ، الجامعة الاسلامية ، غزة .

سليم ، محمد السيد ، (٢٠٠٨) : تطور السياسة الدولية في القرنين ١٩و ٢٠ ، ط ٣ ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة

الصيرفي ، محمد ،(٢٠٠٩) : التخطيط الاستراتيجي، مؤسسة حورس للنشر والتوزيع ،القاهرة

فهمي ، محمد سيف الدين ، (٢٠٠٠) : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، ط ٧ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة .

خليل ، نبيل سعد ، (٢٠١٤) : إدارة المؤسسات التربوية في بدايات الألفية الثالثة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة .